

مشروع التقارب مع الإسلاميين يفجر أزمة داخل الأصالة والمعاصرة المغربي رئيس أكبر أحزاب المعارضة أمام خيارين: الإقالة أو الاستقالة

تتفاقم الأزمة التي يمر بها حزب الأصالة والمعاصرة والتي نجمت عن اتباع أمينه العام عبداللطيف وهبي لمواقف وسياسات تحيد بشكل واضح عن المنهج السياسي للحزب الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة في المغرب، لكن محاولاته للتقرب من الإسلاميين وضعت أمام غضب حرج من الكواليس الضيقة للحزب ليصبح معلنا حيث هدد قياديون بتصعيد احتجاجهم من المتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى إجبار القيادة الحالية على التنحي.

محمد مامون العلووي

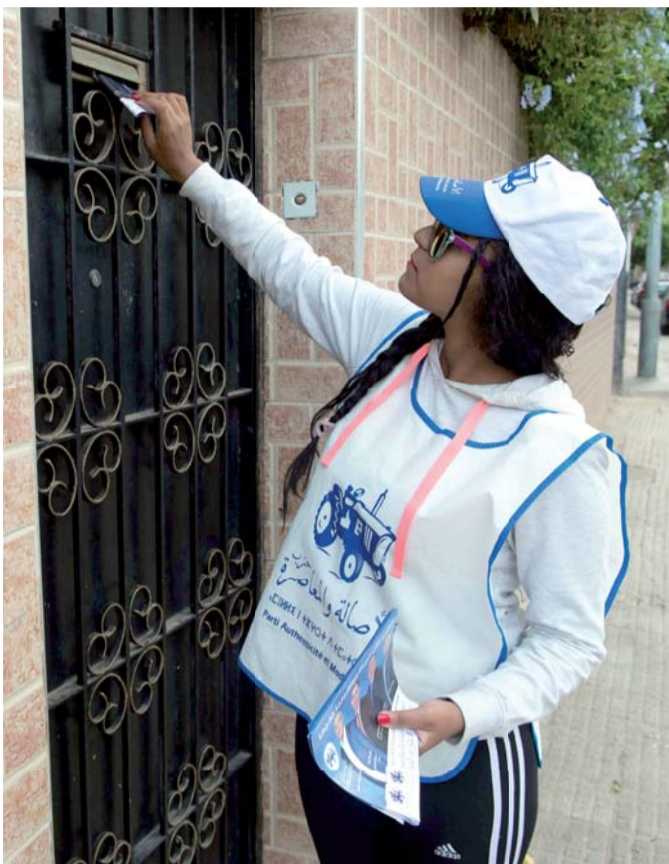
الرباط - تتزايد الخلافات داخل حزب الأصالة والمعاصرة ليخضع استياء القيادات من مواقف الأمين العام عبداللطيف وهبي شكلا أكثر حدة بالتعبير عن انتقاداتهم له علنا وصراحة في بيان يعد أحدث تداعيات الجدل الذي خلفه لقاء الأسبوع الماضي بين وهبي وسعد الدين العثماني رئيس الحكومة وأمين عام حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

وتوقع الرئيس السابق لكتلة الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب، الغرفة الأولى للبرلمان المغربي محمد أبو درار، رحيل القيادة الحالية للحزب نتيجة حدة الغليان الداخلي بسبب أسلوبها غير المسبوق في تسيير شؤون الحزب والذي وصفه بـ"الكارثي" إلى جانب القضايا المرفوعة ضدها في التزوير.

قياديو حزب الأصالة والمعاصرة يهددون بتصعيد احتجاجهم ضد سياسات وتحركات عبداللطيف وهبي

وأكد أبو درار في تصريح لـ"العرب"، أن القضاء الاستعجالي أحال الاتنين ملف إبعاده (أبو درار) من رئاسة الفريق البرلماني للحزب دون سندا قانوني بالإضافة إلى ملف قرارات الأمين العام إلى النيابة العامة للتحقيق في ملامساتها، وهو ما اعتبره تطورا مهما في مسار القضية، مودرا أن مثول القيادة الحزبية أمام النيابة العامة وقاضي التحقيق سبب كاف لتقديم استقالته من المسؤولية الحزبية.

واستنكر العشرات من القياديين داخل الحزب، الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة في المغرب، الأزمة الداخلية التي يعيشها الحزب حاليا، حيث حملوا المسؤولية كاملة لرئيسه في ما أسماه "حجم الإنزال والإساءة المباشرة" التي لحقت بالحزب جراء تصريحات قياديين من حزب العدالة والتنمية، إثر اللقاء الذي جمع وهبي بالعثماني قبل أيام.



الخلافات تسبق الاستعداد للانتخابات

والتنمية، مستغلا في ذلك المؤسسات الحزبية وفريق الحزب داخل البرلمان، بل تعداها لدعم وتزكية تصريحات شاذة لبعض صقور حزب العدالة والتنمية الذين اغتنموا الفرصة لاستهداف رموز ومؤسسي الأصالة والمعاصرة.

وطالبت البرلمانية عن الأصالة والمعاصرة ابتسام عزوي، الأمين العام للحزب بفتح تحقيق قضائي في "الانتهاكات الخطيرة" التي وردت في تصريحات حامى الدين بخصوص الجرائم التي ارتكبت في العهد السابق. وأكد المعارضون لتوجهات وهبي أنهم "غير مستعدين أن نتلقى دروسا من حزب العدالة والتنمية" مشددين على ضرورة أن يقدم هذا الحزب للشعب المغربي حصيلة تجربتين حكوميتين، وتوضيحا في التهم الجنائية التي ما زالت تلاحق قياديين ومنهم حامى الدين نفسه.

وأشار البيان إلى "تحريف وتشويه المبادئ الديمقراطية التي ما زالت تلاحق قياديين ومنهم حامى الدين نفسه".

وذكر أن ذلك لا يسوي فقط إلى المسار السياسي والنضالي للأجيال الصحي وأن إثارة هذا الموضوع تعني بالضرورة انتفاع أطراف سياسية دون سواها" من دون أن تحدد هوية الأطراف التي تصدها.

وأضافت كفو في تصريح لـ"العرب"، أن "الفخاخ كان مستهدفا منذ البداية صلبة كامل فريقه الحكومي، ولا يمكن البت في الأمر الآن لأن القضاء ما زال لم يحسم الأمر فيه".

وفي الإنجاء ذاته ذهب النائب بالبرلمان عن كتلة قلب تونس فؤاد ثامر، واعتبر في تصريح لـ"العرب"، أن "القضاء ما زال لم يقل كلمته الأخيرة بعد، والأمر مكوول أيضا للهيئات الرقابية والنيابة العمومية التي ستنظر في المسألة".

خالد هديوي

تونس - لم يهدأ الجدل في الساحة السياسية التونسية بشأن شبهات تضارب المصالح الموجهة لرئيس الحكومة المستقيل إلياس الفخفاخ حيث أثارت هذه القضية العديد من نقاط الاستفهام خاصة في ما يتعلق بتوقيت تحريك الملف ودلالات ذلك ودفعته إلى التساؤل حول الألية الاستقبلية التي من شأنها أن تجنب البلاد مثل هذه الممارسات.

وانتقد رئيس هيئة مكافحة الفساد شوقي الطيب الاتنين، غياب التنسيق بين هيئات الدولة وهيئات الرقابة ومحكمة المحاسبات في ما يتعلق بجهود محاربة الفساد. وأكد الطبيب في تصريحات إعلامية، أن زيادة ممارسات الفساد في تونس تعود إلى "ارتداء قبضة الدولة" في محاربة هذه الآفة، مشددا على أهمية تفعيل الإرادة السياسية للتصدي للممارسات الخارجة عن القانون. ونشرت هيئة مكافحة الفساد الأحد، تقريرا بخصوص شبهات تضارب مصالح وفساد مالي وإداري وتهرب ضريبي حول صفقات أبرمتها الدولة مع شركات يملك الفخفاخ مساهمات فيها. وقالت إنها أحالت في 16 يوليو على القطب القضائي الاقتصادي والمالي، وهو الدائرة القضائية المختصة في قضايا

مبادرة جزائرية لإبعاد الملف الليبي عن مصر وتركيا

صابر بليدي
الجزائر - حذر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، من أي مسعى لتسليح القبائل الليبية للدفاع عن النفس وبرره باستنساخ السيناريو الصومالي في ليبيا.

وجاءت تحذيرات تبون غداة اللقاء الذي جمع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، بعدد من رؤساء وأعيان القبائل في ليبيا، حيث تباحت معهم بشأن سبل حل الأزمة في بلادهم ولم يتم استبعاد خيار الدفاع عن النفس بالسلاح، وهو ما يفرز خلافا جوهريا بين البلدين، رغم لغة الوفاق الدبلوماسي التي يروج لها المسؤولون في الجزائر والقطر.

وسبق للرئيس الجزائري وزير خارجيته أن أدلى بأكثر من تصريح حول الأزمة الليبية، وحضا القبائل الليبية على الانخراط في مسار الحل السياسي بعيدا عن استعمال السلاح، وحذرا من الدخول في أتون حرب أهلية مدمرة لليبيا ولدول الجوار.

وكشف تبون، في التصريح الذي أدلى به مساء الأحد لوسائل إعلام محلية، عن إعداد بلاده لـ"مبادرة للحل في ليبيا تحظى بقبول من الأمم المتحدة وقد تقدم بالتنسيق مع تونس".

وتابع "سمعت خلال الـ24 ساعة الماضية حديثا عن تسليح القبائل الليبية للدفاع عن النفس وهذا خطيرا جدا، وسنكون أمام صومال جديد نندعم معه أي حل".

وتجته مبادرة الجزائر حول الأزمة الليبية للحزب تحت مظلة الأمم المتحدة، من أجل إضفاء الشرعية الدولية عليها، والحصول على الدعم الإقليمي والدولي، على اعتبار أن الأزمة باتت مازقا لا يمكن الخروج منه بمبادرات معزولة.

وذكر الرئيس الجزائري بأن أطراف النزاع تملك "نظرة إيجابية للحل الجزائري، ويمكن أن يكون الحل جزائريا- تونسيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة وأنا متفائل بذلك".

وأضاف "لا نؤيد أي قرار منفرد، والجزائر من مبادئها رفض الأمر الواقع، أي أن تعلن مبادرة وتطلب منا التأييد أو الرفض".

وإن لم يكشف الرئيس الجزائري عن مضمون مبادرة بلاده لحل الأزمة المذكورة، إلا أن وزير الخارجية صبري بوقادوم سبق له الكشف عن خطوطها العريضة، وهي: وقف إطلاق النار ووقف التصعيد الداخلي والإقليمي، وتحييد مصادر الدخل الليبي عن الصراعات الدامية. وكشفت الجزائر اتصالاتها الدبلوماسية خلال الأسابيع الأخيرة بشكل لافت، ما يترجم المخاوف الحقيقية

التحرك تحت مظلة الأمم المتحدة تكتيك الجزائر لإضفاء الشرعية الدولية على مبادرتها في ليبيا والحصول على الدعم

ويضيف هؤلاء، بأن التقارب المسجل في الأونة الأخيرة بين الجزائريين والفرنسيين، لاسيما في ما يتعلق بتوجه الإيزيه لتسوية تدريجية للملفات التاريخية العالقة بين البلدين، ساهم في ظهور رؤية جديدة تقوم على "شراكة دبلوماسية في ليبيا"، مما يضيق الخناق على الأتراك، ويعد الجزائر عن النفوذ التركي المتنامي في المنطقة.

وقال تبون «لقد تم عزل اللبيين اليوم، باستثناء طرفي النزاع»، وانتقد الرئيس الجزائري بشدة التدخلات الأجنبية في ليبيا، مؤكدا أن الأطراف التي شاركت في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية تقول ما لا تفعل.

وجدد تبون موقف الجزائر «الثابت الداعي إلى ضرورة التعجيل بالحل السياسي في ليبيا باعتباره السبيل الوحيد لوقف أراقة المزيد من الدماء والإبقاء على الوضع تحت السيطرة». وتباحث تبون مع المظلة الليبية للأمم العام المنظمة الأمم المتحدة في ليبيا ستيفاني ويليامز خلال زيارتها للجزائر الأحد «التطورات الميدانية المقلقة في ليبيا في ضوء مساعي منظمة الأمم المتحدة لاستئناف عملية السلام انطلاقا من قرارات ندوة برلين الدولية»، وفق بيان للرئاسة الجزائرية.

هل تعتمد تونس آلية تصدى لتضارب المصالح والفساد

واكدت هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية في تونس، وهي هيئة مراقبة حكومية، أن مهمة التدقيق التي كلفت بها بشأن ملف شركات الفخفاخ أثبتت وجود محاباة واضحة في مناقصات مجامع رئيس الحكومة المستقيل، إلى جانب وجود مخالفات إجرائية في فرز ملفات الصفقات.

وأشار التدقيق الذي شمل التثبيت من شرعية إسناد المناقصات إلى شركات الفخفاخ، ونشرته الهيئة الجمعة، إلى عدم قانونية الصفقات التي حصلت عليها شركات رئيس الحكومة المستقيل، غير أن التقرير لم يتكفل بالتدقيق في وضعية تضارب المصالح.

وفي الإنجاء ذاته ذهب النائب بالبرلمان عن كتلة قلب تونس فؤاد ثامر، واعتبر في تصريح لـ"العرب"، أن "القضاء ما زال لم يقل كلمته الأخيرة بعد، والأمر مكوول أيضا للهيئات الرقابية والنيابة العمومية التي ستنظر في المسألة".

وعلی الرغم من تأكيد الفخفاخ أمام البرلمان على سلامة موقفه القانوني وحصول الشركات على مناقصات من الدولة في فترة سابقة لرؤسه للحكومة، إلا أن تقارير هيئات الرقابة الحكومية فدّت ذلك.



كلثوم كفو يجب التقصي منذ البداية حول أملاك المرشحين للمناصب



رئاسة الحكومة